

تأثير اليورو على إقتصاديات البلدان العربية

الأستاذ سعيد يحيى
كلية الاقتصاد جامعة المسيلة

المقدمة

يعد الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الإقتصادية في العالم و أكثرها نجاحا في تحقيق أهدافه. و يلاحظ الدارس لأدبيات الوحدة الأوروبية ، أن غالبية هذه الأدبيات تتفق على أن يوم 1950/05/09 ، هو يوم إعلان ميلاد الوحدة الأوروبية، حين اقترح وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) توحيد انتاج الفحم في كل من فرنسا و ألمانيا الإتحادية . و بعده بعام تقريبا تكونت النواة الأولى للوحدة الأوروبية. و لقد بدأ هذا التجمع بست دول فقط أنشأت ما يسمى بجماعة الفحم و الصلب الأوروبي ECSC بتاريخ 1951/04/18 و هي فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و ، و دول البنيلوكس (بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ). ثم في سنة 1957 تم التوقيع من طرف الدول الستة على معاهدة روما التي نصت على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا على مراحل.

و مع بداية 1995 انضمت كل من النمسا و فنلندا و السويد ليصبح عدد الأعضاء 15 دولة. و تغطي هذه المجموعة حوالي 3.2 مليون كيلومتر مربع من أوربا و يقطنها حوالي 370.4 نسمة ، مما يجعل هذه المجموعة أكبر سوق على مستوى العالم.



الدول الأعضاء في اليورو

على الرغم من تأسيس الجماعة الإقتصادية الأوروبية و من أن فكرة تكوين وحدة إقتصادية فكرة قديمة إلا أنه لم يكن هناك حماس ملحوظ لإنشاء نظام نقدي منفصل داخل أوربا لوجود نظام "بريتون وودز" في ظل صندوق النقد الدولي لتثبيت أسعار الصرف. غير أنه عندما انهار هذا النظام في أوت 1971 ، و ارتفعت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ، و انخفض سعر الدولار ، ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة ، بدأت بالترتيبات التي سميت " الثعبان النقدي " ، ثم النظام النقدي الأوروبي ، و الوثيقة الأوروبية الموحدة ، و تقرير ديلور ، و اتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية (ماستريخت).

فبخصوص نظام الثعبان النقدي اتفق محافظو البنوك المركزية في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في افريل 1976 على الاستمرار في التزام دول المجموعة بالهامش المقرر لتقلبات اسعار الصرف مقابل الدولار و هو $\pm 2.25\%$ ، بالإضافة إلى استحداث هوامش جديدة لتقلبات اسعار صرف عملات دول المجموعة بعضها البعض و هو $\pm 1.25\%$. حيث اطلق على نظام سعر الصرف الأوروبي في هذه الحالة نظام "الثعبان داخل النفق" "Snake in the Tunnel" حيث أن حركة تقلبات اسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار ، و تقلبات اسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض ، مشابهة لحركة الثعبان داخل الحجرة أو النفق.

أما فيما يتعلق بالنظام النقدي الأوروبي فقد جاء بعد مرحلة نظام الثعبان و التقلبات الكبيرة التي أدت إلى تدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية كالجنيه الإسترليني و الليرة الإيطالية.... و في جولية 1978 تم انعقاد اجتماع المجلس الأوروبي في بريمن و في شهر ديسمبر من نفس السنة تم عقد اجتماع آخر ببروكسل حيث تم اصدار قرار بالعمل على اعادة عملية الاتحاد النقدي و الاقتصادي بين دول المجموعة و تنسيق السياسات النقدية و الاقتصادية فيما بينها . و بدأ العمل بالنظام النقدي الأوروبي في جولية 1979 و كان يتكون من العناصر التالية:

- آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية (ERM) Exchange Rate Mechanism
- آليات الائتمان Credit Mechanisms
- وحدة النقد (العملة) الأوروبية (ECU) European Currency Unit



قطع معدنية وأوراق نقدية من اليورو

تعتبر وحدة النقد الأوروبية بمثابة سلة عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو في المجموعة و اوزان نسبية لكل عملة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي و قوته و استقرار عملته بالنسبة إلى كل دولة على أن تتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات ، و يمكن تغيير تلك الأوزان طبقا للمستجدات الاقتصادية التي تطرأ . و الجدول التالي يوضح نسب تكوين وحدة النقد الأوروبية في بداية العمل بها في عام 1979 و النسب التي تم إقرارها في سنة 1989 .

نسب تكوين وحدة النقد الأوروبية

العملة	1979		1989	
	مقدار	الوزن	مقدار	الوزن
مارك ألماني	0.828	33	0.624	30.33
فرنك فرنسي	1.15	19.8	1.33	19.24
جنيه استرليني	0.088	13.4	0.088	12.25
ليرة إيطالية	109	9.5	151.8	10.05
فلورين هولندي	0.286	10.5	0.219	9.94
فرنك بلجيكي	3.66	9.2	3.43	8.11
كرون دنماركي	0.217	3.1	0.197	2.52
باون إيرلندي	0.0076	1.51	0.0085	1.11
فرنك لوكسمبورغ	0.14	0.35	-	-
البيزيتا الإسبانية	-	-	6.88	5.42
اسكودا البرتغال	-	-	1.047	0.77
الدرخما اليونانية	-	-	1.44	0.72

المصدر : الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي : من الفكرة إلى اليورو د. نبيل شحاد ، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، الكويت ، ديسمبر 1998 ، العدد 55 .

لم تتمكن الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية من تحقيق السوق المشتركة على النحو الذي رسمته معاهدة روما سنة 1957 حتى منتصف الثمانينات . حيث تم إدخال بعض التعديلات على هذه الوثيقة و الخروج بالوثيقة الأوروبية الموحدة و التي كانت تنص على إجراءات العمل من أجل إقامة السوق الموحدة بصورة تدريجية.

و في جوان 1989 المفوضية الأوروبية ما عرف بتقرير ديلور إلى القمة الأوروبية التي انعقدت في مدريد. هذا التقرير قام بالإجابة على سؤال افتراضي ، و هو كيف تحقق أوروبا الوحدة النقدية . و كان تقرير ديلور بمثابة الأساس الذي بنيت عليه اتفاقية ماستريخت الموقع عليها بتاريخ 9-10 ديسمبر 1991 بهولندا من طرف وزراء الخارجية و المالية للدول الأعضاء. كما تم تغيير مسمى المجموعة الأوروبية EC إلى الإتحاد الأوروبي European Union, EU . و لقد حددت المعاهدة في مادتها الثانية الهدف الرئيسي و المتمثل في إنشاء سوق مشتركة و اتحاد اقتصادي و نقدي أوروبي، و ذلك عن طرق توحيد السياسات الاقتصادية و الأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي المطرد ، مع المحافظة على البيئة و توسيع نطاق العمالة و الحماية الإجتماعية ، و أن تعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق مبادئ اقتصاد السوق و المنافسة الحرة.

العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و الدول العربية

إن العلاقات العربية – الأوروبية قديمة جدا حيث تمتد خلال قرون عديدة اتسمت بالتقاطع و الاثراء أحيانا و بالصراع و المواجهة أحيانا أخرى. حيث بلغت المواجهة بكل أبعادها الاقتصادية و العسكرية في حرب عام 1967 ثم أثناء الحظر البترولي خلال حرب أكتوبر 1973 الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. كل ذلك جعل بعض الدول الأوروبية تقوم بمراجعة مواقفها من القضايا العربية . حيث بدأ التحسن في المواقف الذي ظهر جليا عام 1973 في بيان القمة العربية بالجزائر في نوفمبر 1973 و الترحيب به من القمة الأوروبية التي انعقدت في شهر ديسمبر من العام نفسه.

نتيجة للعوامل التاريخية و الجغرافية و الثقافية التي تربط بين الدول العربية و الإتحاد الأوروبي و للأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية ، فلقد وضعت اللجنة الأوروبية ما سمي بالسياسة المتوسطية تجاه دول جنوب المتوسط (التي تشمل بالإضافة إلى الدول العربية كلا من قبرص و مالطا و تركيا و إسرائيل) . و تطبق هذه السياسة من خلال وضع اتفاقيات للشراكة تهدف إلى خلق منطقة تجارة حرة بين هذه الدول و الإتحاد الأوروبي ، و توجيه جزء من المعونات و الاستثمارات الأوروبية إلى هذه الدول في المجالات التي تحقق مصلحة مشتركة بين الجانبين.

فمعاهدة لومي (Lome) التي عقدت في عام 1989 تضمنت العلاقات الاقتصادية بين دول المجموعة الأوروبية و سبعين دولة من الكاريبي و الباسيفيك و افريقيا منهاربع دول عربية هي موريتانيا و السودان و جيبوتي و الصومال.

أما بالنسبة إلى علاقة دول المجموعة الأوروبية بالدول العربية المتوسطية فإنها شهدت تطورات ملحوظة، ففي عام 1969 وقعت دول المجموعة الأوروبية مع دول مختلفة من الدول المتوسطية مثل المغرب و تونس اتفاقية يتم بموجبها السماح بدخول بعض صادرات تلك الدول إلى سوق دول المجموعة الأوروبية الست في ذلك الوقت. ثم أخذت دائرة الإتفاقيات بالإنساع إلى أن توجت بمعاهدة برشلونة التي عقدت في 28 نوفمبر 1995 و التي يمكن تلخيص مضمونها في ما يلي :

" توافق دول المجموعتين على إقامة شراكة شاملة بينهما من خلال دعم الحوار السياسي مبني على الأسس الشائعة (المعمول بها) و تطوير التعاون الاقتصادي و المالي ، مع التركيز بدرجة كبيرة على البعد الإجتماعي و الثقافي و الإنساني " .¹



و لقد أشارت المعاهدة إلى إقامة منطقة تبادل حرة بين المجموعتين خلال الفترة الممتدة من تاريخ توقيع الاتفاقية إلى عام 2010 . و حتى يمكن تطوير المنطقة و جعلها تتمتع بالرخاء ، فإن على الدول المشاركة في المعاهدة أن تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1. زيادة معدلات التنمية الاقتصادية المستمرة.
2. تحسين مستويات المعيشة للأفراد ، و زيادة معدلات التوظيف و العمل على تقليص فروقات التنمية بين الإقليم الأوروبي و الإقليم المتوسطي.
3. تطوير التكامل بين المجموعتين.

و كما تم ذكره ، فإن الدول العربية المتوسطية ترتبط باتفاقيات للتعاون الشامل مع دول الإتحاد الأوروبي و تشمل هذه الدول ثمانية دول عربية هي تونس و الجزائر و المغرب و الأردن و مصر و سوريا و لبنان و ليبيا.

اما بالنسبة للعلاقات بين دول المجموعة الأوروبية و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و التي تشمل دولة الإمارات العربية المتحدة و البحرين و السعودية و سلطنة عمان و دولة قطر و الكويت ، فقد تم توقيع اتفاقية بينهما في عام 1988 إلى أنه في الحقيقة لم يصل إلى درجة إنشاء تعاون تجاري و لا إنشاء منطقة حرة.

1. التجارة الخارجية للدول العربية مع الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية ، سواء من حيث أهميته النسبية في الصادرات العربية الإجمالية التي تصل إلى 27.9 % حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002 ، والتي كانت تتراوح بين 26 % و 25 % خلال سنتي 1995 و 1996 على التوالي (الجدول رقم 1).

تطور الأهمية النسبية لصادرات البلدان العربية إلى الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1993 – 1996

السنة	إجمالي صادرات البلدان العربية (1)	صادرات البلدان العربية إلى الإتحاد الأوروبي (2)	نسبة الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي إلى إجمالي صادرات البلدان العربية 1/2 %
1993	128.3	36.2	28.2
1994	131.4	34.5	26.3
1995	147.9	38.2	25.8
1996	167.4	41.6	24.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997 ، الجدول رقم "4" صفحة 120.

11. لإتحاد الإقتصادي و النقدي الأوروبي : من الفكرة إلى اليورو ، د. نبيل حشاد ، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي العدد 55 ، ديسمبر 1998 ص 69.

أما بالنسبة للواردات ، فتشكل أسواق الإتحاد الأوروبي أحد الموردين الرئيسيين للدول العربية من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية و سترتفع هذه النسبة أكثر نتيجة لتطبيق العملة الأوروبية الموحدة نظرا لأن المستورد لن يحتاج إلى تحويل الدولار الأمريكي إلى مختلف العملات الأوروبية . بل مباشرة إلى اليورو. كما أن زيادة الصادرات الأوروبية ستكون ناتجة أيضا عن إستفادة المنتجين الأوروبيين من وفورات حجم الإنتاج الكبير بعد أن تصبح البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بلدا واحدا. و بالتالي ستمكن الدول العربية من استيراد الكميات نفسها التي كانت تستوردها بكلفة أقل ، أو تستورد حجما أكبر من السلع بالقيمة الحالية نفسها.



تطور الأهمية النسبية لواردات البلدان العربية إلى الاتحاد الأوروبي

خلال الفترة 1993 – 1996

السنة	إجمالي واردات البلدان العربية (1)	واردات البلدان العربية من الاتحاد الأوروبي (2)	نسبة واردات البلدان العربية من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات $\frac{2}{1} \%$
1993	123.3	48.6	39.4
1994	122.4	45.7	37.3
1995	135.7	57.7	42.5
1996	141.8	63.5	44.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997 ، الجدول رقم "5" صفحة 121.

لا تتوقف العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول العربية على تجارة السلع فقط و لكن هناك أيضا علاقات قوية في مجال الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة . و مما لا شك فيه أن هذه العلاقات تؤثر بشكل مباشر و قوي في موازين مدفوعات الدول العربية.

ففي إطار الحديث عن أثر الأسواق المالية الأوروبية على الدول العربية نجد أن هناك عوامل ذاتية تحد من قدرة المؤسسات العربية على استقطاب رؤوس الأموال المحلية ، في نفس الوقت الذي نتصف فيه الأسواق المالية الأوروبية بخصائص جاذبة لرؤوس الأموال ، لذلك فعند دراسة العلاقات بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي نجد أنه من المتوقع زيادة اتجاه رؤوس الأموال عن المنطقة العربية إلى الأسواق الأوروبية حيث هناك الفرص الاستثمارية المجزية ، و توفر الشفافية و ضمانات التعامل في أسواق الأوراق المالية.

التجارة الخارجية العربية الاجمالية

متوسط معدل التغير في الفترة (%) 2000-1996	معدل التغير السنوي (%)					القيمة مليار دولار					
	2001 *	2000	1999 9	1998	1997	2001	2000	1999	1998	1997	
9.3	-8.3	46.9	17.0	-19.3	3.0	235.8	257.0	175.0	149.6	185.4	الصادرات العربية
2.0	4.8	7.3	-5.4	4.4	2.6	162.9	155.5	145.3	154.0	147.5	الواردات العربية
4.4	-4.2	15.5	3.4	-1.6	3.9	6064.0	6330.5	5626.4	5441.0	5529.0	الصادرات العالمية
4.7	-3.4	12.6	4.1	-1.4	3.9	6280.9	6500.6	5772.6	5545.3	5624.0	الواردات العالمية
						3.9	4.1	3.1	2.7	3.4	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)
						2.6	2.4	2.5	2.8	2.6	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 جدول رقم "1" صفحة 128.



اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية

الصادرات					الواردات					
1997	1998	1999	2000	2001	1997	1998	1999	2000	2001	
8.5	9.3	8.2	7.0	7.6	8.7	8.4	9.4	10.0	9.6	الدول العربية
9.0	9.2	9.9	10.0	9.9	12.7	12.3	14.2	14.2	14.0	الولايات المتحدة
17.5	16.8	17.8	18.3	18.2	6.8	7.9	8.9	9.1	9.0	اليابان
24.0	23.8	26.4	28.0	27.9	40.8	39.6	41.0	42.0	42.2	الاتحاد الأوروبي
11.3	10.1	11.6	12.8	12.5	5.9	5.5	6.0	6.4	6.4	دول جنوب شرق آسيا
29.8	30.9	26.1	23.9	23.9	25.1	26.3	20.6	18.5	18.8	باقي دول العالم
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الاجمالي

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 جدول رقم "2" صفحة 129.

جدول لأهم شركاء الجزائر لسنة 2004					
الصادرات الجزائرية			الواردات الجزائرية		
النسبة %	2004 "مليار دولار"	الدول	النسبة %	2004 "مليار دولار"	الدول
23.15	7.342	الولايات المتحدة	22.67	4.126	فرنسا
16.70	5.296	إيطاليا	8.53	1.552	إيطاليا
11.40	3.615	فرنسا	6.90	1.256	ألمانيا
11.25	3.569	إسبانيا	6.15	1.119	الولايات المتحدة
7.44	2.361	هولندا	5.02	0.913	الصين
5.69	1.804	كندا	4.85	0.883	إسبانيا
5.61	1.780	البرازيل	3.65	0.664	اليابان
3.36	1.064	تركيا	3.31	0.602	تركيا
2.67	0.848	بلجيكا	3.24	0.590	الأرجنتين
1.79	0.569	البرتغال	2.72	0.495	بلجيكا
1.74	0.553	بريطانيا	2.43	0.442	أوكرانيا
100.00	31.713	المجموع العام	100.00	18.199	المجموع العام

المصدر: جريدة الخبر ليوم 03 فيفري 2005م الموافق لـ 24 ذي الحجة 1425هـ العدد 4309

2. المصارف العربية في الدول العربية وفي الاتحاد الأوروبي

• المصارف العربية في الدول العربية

إن معظم المصارف في الدول العربية تتعامل مع مصارف مراسلة لها في أوروبا ، و نظرا لوجود العملة الأوروبية الموحدة – اليورو فإنه يجب على هذه المصارف إعادة هيكلة حساباتها بما يتلائم و توجهها للتعامل بالعملة الموحدة (اليورو) . حيث ان وجود اليورو سيحدث تغييرات جذرية في عمليات المصارف المراسلة سواء داخل او خارج الاتحاد الأوروبي ، التي تتمثل اهمها في تقليص شبكة المصارف المراسلة و الإكتفاء بمصرف مراسل واحد في منطقة اليورو مما يؤدي بدوره إلى تخفيض الجهد و النفقات على البنوك و المؤسسات المالية المحلية



نظرا لعدم الحاجة بأرصدة دائنة بعيدة في حسابات متعددة لكل عملة من العملات الاوروبية و استغلال هذه الأموال في تحقيق عائد إضافي باستثمارها.

إن تطبيق اليورو سيدفع بالمصارف العربية بأن تعيد حساباتها فيما يتعلق بتحديد مناطق عملها . كما أن التأثير سيكون واضحا على المصارف العربية الصغيرة الحجم أكثر من المصارف الكبيرة و ذلك بسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف استخدام التكنولوجيا الجديدة اللازمة للتعامل مع المستجدات.

و كما يمكن ملاحظة أن معظم المصارف العربية بدأت منذ مطلع عام 1998 في تشكيل لجان خاصة مهمتها اصلاح الأنظمة و الاجراءات الداخلية ، فيما يخص عمليات الضمانات و الحوالات و الاعتمادات و الشيكات بما يضمن قدرتها على على تلبية مطالب زبائنهم. و قد تم تطبيق كل هذه الاجراءات اعتبارا من بداية 1999 دون حدوث أي خلل.

● المصارف العربية في الاتحاد الأوروبي

توجهت بعض الدول العربية منذ حوالي عقدين من الزمن إلى زيادة استثماراتها في الاتحاد الأوروبي ، حيث تم إنشاء مصارف عربية ، و أخرى مشتركة مع مصارف أوروبية إحدى وسائل الاستثمارات العربية في الاتحاد الأوروبي. و يتركز أغلب هذه المصارف في مدينة لندن، حيث يعمل في بلدان الاتحاد الاوروبي 191 مصرفا عربيا و مؤسسة تضم مصارف تجارية و استثمارية ، و شركات استثمارية ، و شركات قابضة. أما توزيعها فهو مبين في الجدول التالي :

توزيع المصارف العربية في بلدان الاتحاد الأوروبي

البلد	عدد المؤسسات المصرفية و المالية
إنجلترا	80
فرنسا	33
لوكسمبورغ	27
هولندا	26
بلجيكا	6
ألمانيا – إيطاليا – إسبانيا	5

المصدر: الوحدة النقدية الأوروبية و اليورو: النشأة و التطور و الآثار ، رسائل بنك الكويت الصناعي العدد (61) يونيو 2000.

إن تواجد المصارف العربية في دول الاتحاد الاوروبي أدى إلى زيادة التشابك الاقتصادي بين الاقتصاديات العربية و الاقتصاديات الأوروبية . كما أن انطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) سيكون له تأثيرا كبيرا على اقتصاديات الدول العربية أكثر من غيرها. من أبرز هذه التأثيرات زيادة حدة المنافسة ، و انخفاض أرباح الكثير من المصارف بسبب ارتفاع تكاليف المصارف العاملة في الاتحاد الاوروبي . مما يصعب على المصارف العربية القدرة على منافسة نظيراتها الأوروبية و الأجنبية الأخرى، نظرا لأنها غير مؤهلة ماليا و تنظيميا و تقنيا.

كما يرجح أن تبادر البنوك العربية التي لها تواجد في الاتحاد الاوروبي إلى إنتهاج سياسات جديدة تركز من خلالها على العمليات التي تستطيع المنافسة فيها. و أن تحلل بدقة الفرص التي تتيحها السوق الأوروبية الموحدة و العملة الموحدة (اليورو) في سياق الإستراتيجيات الطويلة المدى لهذه البنوك. خاصة بالنسبة لتلك التي لها وجود متواضع و محدود في دول المجموعة الأوروبية.



كما ينبغي على المصارف العربية الأصغر حجما أن تركز على أسواقها و نشاطاتها المحلية ، و أن يترسخ لديها الإقتناع بأن تحقيق أرباح جيدة ، لا يتوفر لها سوى في أسواقها المحلية. كما يجب عليها وضع خطط توضح فيها مواطن قوتها و تركز عليها ، و مواطن ضعفها بحيث لا تبدد مواردها في خطط لا ترفع من العائد على رأس المال لديها.

أما بالنسبة للمصارف العربية المتواجدة في بريطانيا التي لم تنظم بعد إلى منطقة اليورو: فإنها لن تستفيد من تسهيلات الحسم التي يمنحها المصرف المركزي الأوروبي ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تمويل ما لديها من قروض باليورو مقارنة مع المصارف التي لها تواجد داخل منطقة اليورو. و هذا ما يعطي المصارف العربية في لندن حق خيار التوسع في السوق الأوروبية الموحدة ، نظرا لأن مدينة لندن لن تتوفر لها ذات الميزات التي تحظى بها المراكز المالية الأوروبية الأخرى .

المصارف الخليجية العامة في الاتحاد الأوروبي

البلد الخليجي المالك للمصرف	لندن	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا
البحرين	المؤسسة العربية المصرفية بنك الخليج الدولي	شركة تابعة و فرع فرع	شركة تابعة	فرع
الكويت	بنك الكويت الوطني بنك الكويت المتحد	شركة تابعة مؤسس في بريطانيا	شركة تابعة	
قطر	بنك قطر الوطني	شركة تابعة	فرع	
	البنك العربي الوطني بنك الرياض بنك الرياض-اوروبا البنك السعودي الأمريكي البنك السعودي البريطاني البنك السعودي الدولي بنك رالف	فرع فرع مؤسس في بريطانيا شركة تابعة فرع مؤسس في بريطانيا شركة تابعة		
دولة الإمارات العربية المتحدة	بنك ابو ظبي الوطني بنك دبي الوطني بنك المشرق بنك الإمارات الدولي	فرع فرع فرع فرع	شركة تابعة	
بنوك أخرى مملوكة خليجيا	البنك الفرنسي للشرق ايفا بنك يوبايف	شركة تابعة شركة تابعة شركة تابعة		

المصدر : الإتحاد الإقتصادي و النقدي الأوروبي : من الفكرة إلى اليورو د. نبيل شحاد ، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، الكويت ، ديسمبر 1998 ، العدد 55 .



3. أسعار صرف العملات العربية

يعد سعر الصرف من من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي العام و من ثم على أداء سوق الأوراق المالية. حيث تشهد الأسواق المالية العالمية زيادة كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية . و تؤثر هذه التدفقات على أسعار صرف العملات كما أنها تتأثر بالتقلبات في هذه العملات. و تختلف درجة التأثير باختلاف سياسة سعر الصرف المتبعة ما بين التعويم الكامل و الربط الكامل كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول كانت تتبع نظاما لتعدد سعر الصرف .

تنقسم نظم الصرف المتبعة في الدول العربية كما في نهاية عام 2001 إلى فئتين أساسيتين ، تضم الأولى منها النظم التي يتم فيها ربط العملة الوطنية بعملة واحدة أو بسلة خاصة من العملات الرئيسية ، و تضم الفئة الثانية النظم التي تتميز بمرونة أكبر في تحديد سعر صرف العملة الوطنية . و تضم الفئة الأولى نظم الربط المعمول بها في أربعة عشر دولة عربية . تقوم خمسة منها ، و هي الأردن ، جيبوتي ، سوريا ، العراق و عمان بربط سعر صرف عملتها بقيمة ثابتة للدولار الأمريكي، و تتبع دولتان هما لبنان و مصر ، نظام تثبيت سعر الصرف للدولار ، لكن مع وجود هامش للسعر المركزي للدولار الذي تعلن عنه السلطات النقدية . و ضمن نفس الفئة تقوم خمسة دول عربية أخرى و هي الإمارات و البحرين و السعودية و قطر و ليبيا بربط سعر صرف عملاتها بحقوق السحب الخاصة مع السماح بالتغير في حدود هامش نسبته $\pm 7.25\%$. غير أن الدول الأربع الأولى تحافظ على بقاء سعر صرف ثابت لعملاتها مقابل الدولار . أخيرا نجد ضمن نفس الفئة الأولى كل من الكويت و المغرب تقومان بربط عملتيهما بسلة خاصة من العملات الرئيسية، حيث يتم تحديد سعر الصرف يوميا. أما الفئة الثانية و المكونة من الدول العربية التي تتبع نظم أسعار صرف ذات مرونة أكبر ، نجد ثلاث منها و هي الجزائر و تونس و موريتانيا التي تتبع نظام التعويم المدار . حيث تحدد السلطة النقدية قيمة العملة المحلية مقابل سلة من العملات الرئيسية. غير أن سعر الصرف اليومي يتحرك وفقا لمجموعة من المؤشرات من أهمها ، الطلب و العرض في السوق ما بين البنوك ، و وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، واحتياطي العملة الأجنبية ، و سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعكس تطور الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين الرئيسيين بالإضافة إلى نسبة التضخم المحلي و العالمي و سعر صرف العملة المحلية في السوق الموازية.

و أخيرا نجد كل من السودان الذي يتبع نظام التعويم المدار و اليمن الذي يتبع نظام التعويم الحر لسعر الصرف حيث يسمح هذا النظام لقوى السوق بتحديد أسعار صرف هذه العملات.

تصنيف الدول العربية حسب نظام سعر الصرف المطبق¹

الدولة	نظام سعر الصرف
الإمارات العربية المتحدة – البحرين – السعودية – قطر – عمان – جيبوتي – سورية – العراق – اليمن.	مرتبطة بالدولار الأمريكي ، و الأربعة الأولى منها تربط عملتها رسميا بحقوق السحب الخاصة.
الأردن – ليبيا	سلة عملات
الكويت – المغرب	سلة خاصة يسيطر عليها الدولار الأمريكي
الجزائر – السودان – تونس – مصر	نظام التعويم المدار
لبنان – موريتانيا – اليمن	نظام التعويم الحر

المصدر: الوحدة النقدية الأوروبية و اليورو: النشأة و التطور و الآثار ، رسائل بنك الكويت الصناعي العدد (61) يونيو 2000.

أما فيما يتعلق بعلاقات الاتحاد الأوروبي بالدول العربية فيجب على هذه الأخيرة بذل المزيد من الجهود و تسريع إنشاء و تنظيم سوق عربية مشتركة تركز في - خطوة أولى - على إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري



بين جميع الدول العربية ، و في خطوة ثانية إنشاء مناطق للتجارة الحرة ثنائية. و أن تكون أي شراكة مع الاتحاد الأوروبي من الآن مقامة على أساس كتلة جماعية و لا يجب أن تقتصر هذه الشراكة على إتفاقيات تجارية بل يجب أن تتعدى ذلك إلى إتفاقيات تشمل الأبعاد النقدية و المالية و حركة رؤوس الأموال.

إن ربط العملات العربية باليورو يسمح بإيجابيات عديدة كتنحية كل أنواع المضاربات الناتجة عن التخفيضات التنافسية لعملات بعض الدول الأوروبية مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات المباشرة. كما أن انفتاح القطاع المالي العربي على السوق المالية الأوروبية الموحدة ، من شأنه أن يرفع من مستوى هذا القطاع تحديثا و إصلاحا و زيادة في السيولة بالإضافة إلى دفع السلطات النقدية العربية على الضغط على الأسعار و على المديونية ، مما يدعم ثقة المستثمرين الأجانب و المحليين في الاقتصاديات العربية.

كما أن ربط العملات العربية باليورو لا يخلو من الأخطار كفقدان البنوك المركزية العربية لقرارها النقدي نتيجة تحكم البنك المركزي الأوروبي في ذلك. و عليه فإن ربط العملات العربية باليورو يعني تحكم أوروبا في الانفاق الاستثماري و الانتاجي و الإداري للبلدان العربية تحكما كليا.

و لتعظيم المزايا و الحد من المخاطر فإن الدول العربية استشراف المستقبل من خلال رؤية شاملة لكل الإنعكاسات الناجمة عن اليورو على السياسات النقدية و الضريبية حيث يفرض ذلك أن تكون إتفاقيات الشراكة الموقعة شاملة و عامة.

4. إحتياطيات الدول العربية من العملات الأجنبية

يتفاوت تأثير إدخال اليورو على الإحتياطيات من بلد عربي إلى آخر ، فبعض الدول تأثر اليورو على إحتياطياتها محدودا ، لأن أهمية العملات الأوروبية في إحتياطياتها محدودة ، بالمقارنة مع دول أخرى تملك نسبة أكبر من العملات الأوروبية في إحتياطياتها فعلى سبيل المثال يمتلك المغرب ما نسبته 76 % من إحتياطياته بالعملات الأوروبية ، و تونس 44 % فيما يمتلك لبنان 4.4 % .

لا شك في أن تقليل الاعتماد على الدولار كعملة دولية في التبادلات التجارية و المالية ، و ظهور عملة أخرى مساوية له في نفس القوة ، سيكون صمام الأمان الذي يؤمن إقتصاديات غالبية الدول العربية من أية هزة تتعرض لها في حالة إعتماها على عملة واحدة في تكوين إحتياطياتها. و هكذا تكون هذه الدول بعيدة عن مخاطر الارتباط بعملة واحدة و يصبح بإمكانها الخروج من مسار الإقتصادات التابعة Dependent Economies . و خير دليل على ذلك الدرس الذي تم الخروج به من أزمة دول جنوب شرق آسيا المالية.

5. التدفقات المالية و الاستثمارية في الإتجاهين

يمكن تقسيم هذه التدفقات إلى نوعين و ذلك حسب الاتجاه الذي تسلكه فمنها ما يتعلق بالاستثمارات العربية في الاتحاد الأوروبي ، و منها ما يتعلق بالتدفقات المالية و الاستثمارية الأوروبية إلى الدول العربية. ففيما يتعلق بالنوع الأول نجد أن دول الاتحاد الأوروبي قد جذبت جانبا كبيرا من الفوائض المالية العربية التي تراكمت في أعقاب الطفرة النفطية في النصف الثاني من السبعينات و النصف الأول من الثمانينات في صورة ودائع لدى البنوك الأوروبية ، و استثمارات مباشرة ... إلخ. كما أنه يتم التوقع بأن إطلاق العملة الأوروبية الموحدة ستواكبه زيادة في حركة رؤوس الأموال العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي. و التي هي أساسا فوائض مالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سيؤثر سلبا على نصيب الدول العربية الأخرى و لا سيما غير النفطية منها ، مصر ، سورية ، لبنان و تونس ... إلخ.

أما فيما يخص التدفقات المالية و الاستثمارية الأوروبية إلى الدول العربية ن فيرى البعض أن هناك احتمال حدوث تراجع في حركة القروض و المنح و المعونات التي تقدم للدول العربية ، و ذلك لأن حرص دول



الاتحاد الأوروبي على استقرار اليورو ، سوف يفرض عليها تقديم المساعدة و العون لأي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تصادفها أية مشاكل أو معوقات في آدائها الاقتصادي ، و ذلك حتى لا تمتد آثار ذلك إلى بنية الدول الأعضاء في الاتحاد. و المتوقع أن تكون هذه الوقاية على حساب حركة تدفق رؤوس الأموال الأوروبية إلى خارج الاتحاد الأوروبي ، شاملا بذلك الدول العربية.

المراجع

1. الاقتصاد العربي مسيرة التنمية و افاق التعاون ، د. نبيل شحاد ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، العدد 48 ، مارس 1997.
2. الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي : من الفكرة إلى اليورو ، د. نبيل شحاد ، ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، العدد 55 ، ديسمبر 1998.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر (أيلول) 2002.
4. دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية ، أ.د. هالة حلمي السعيد ، ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، العدد 62 ، سبتمبر 2000.
5. المال و الصناعة ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، العدد 15 ، سنة 1997.
6. المال و الصناعة ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، العدد 18 ، سنة 2000.
7. مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
8. العولمة و إدارة الاقتصاديات الوطنية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، وقائع الندوة المنعقدة في أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 18-19 نوفمبر 2000.
9. الوحدة النقدية الأوروبية و اليورو : النشأة ، و التطور ، و الآثار ، د. فاروق محمود الحمد ، ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، العدد 61 ، يونيو 2000.
10. مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ديسمبر 2000 ، Euro-Mediterranean versus Arab Integration : Are They Compatible?